الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2060
23 July 1996

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتيسيرات غير المتمتعة بالحكم الذاتي

قرار موحد اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها
١٤٥٦ المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦

ألف - قرار عام

إن اللجنة الخاصة،

وقد نظرت في مسائل أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتيسيرات، غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يطلق عليها فيما يلي اسم "الأقاليم"،

وقد درست تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة[1]،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وجميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بتلك الأقاليم، ومنها، بصفة خاصة، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخمسين بشأن الأقاليم المشمولة بهذا القرار كل على حدة،

(١) A/AC.109/L.1843.

وإذ تدرك أن الخصائص المميزة للأقاليم ومشاعر شعوبها تستلزم اتباع نهج مرنة وعملية ومبتكرة حيال خيارات تقرير المصير دون أي مساس بحجم الإقليم، أو الموقع الجغرافي أو حجم السكان أو الموارد الطبيعية،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتضمن المبادئ التي ينبغي أن تهتدي بها الدول الأعضاء عند تحديد ما إذا كان يوجد أم لا يوجد التزام بإحالة المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه، حتى بعد مضي ثلاثة عقود ونصف على اعتماد الإعلان، ما زال هناك عدد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

وإذ تعي ضرورة ضمان تنفيذ الإعلان تنفيذا تاما وسريعا فيما يتعلق بتلك الأقاليم، نظرا للهدف الذي حددته الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠٠٠،

وإذ تسلم أنه، في عملية إنهاء الاستعمار، لا بديل لمبدأ حق تقرير المصير على النحو الذي عبرت عنه الجمعية العامة في قراريها ١٥١٤ (د - ١٥) و١٥٤١ (د - ١٥) وغيرهما من القرارات،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما تبديه نيوزيلندا بوصفها دولة قائمة بالإدارة من تعاون نموذجي متواصل في أعمال اللجنة الخاصة وترحب بالتطورات الدستورية التي جرت مؤخرا في توكيلاو،

وإذ ترحب بالموقف المعلن من جانب حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والذي مؤداه أنها لا تزال تأخذ مأخذ الجد التزاماتها بموجب الميثاق، بإقامة الحكم الذاتي في الأقاليم التابعة، وبالعمل، بالتعاون مع الحكومات المنتخبة محليا، على كفالة استمرار تلبية أطرها الدستورية لرغبات الشعوب، وتأكيدها أن شعوب الأقاليم هي في نهاية المطاف صاحبة الحق في تقرير وضعها مستقبلا،

وإذ تلاحظ الموقف المعلن من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تؤيد مبادئ إنهاء الاستعمار تأييدا تاما وتأخذ مأخذ الجد التزاماتها بموجب الميثاق بالقيام إلى الحد الأقصى بتعزيز رخاء سكان الأقاليم الواقعة تحت إدارة الولايات المتحدة،

وإذ تدرك ما لكل إقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة تشجيع الاستقرار الاقتصادي وتنويع وزيادة تعزيز اقتصادات كل من الأقاليم على سبيل الأولوية،

وإذ تعي ضعف الأقاليم الصغيرة الشديد إزاء الكوارث الطبيعية وتدهور البيئة،

وإذ تدرك الفائدة التي تعود على الأقاليم وعلى اللجنة الخاصة من مشاركة الممثلين المعينين والمنتخبين للأقاليم في أعمال اللجنة الخاصة،

وإذ تعرب عن اقتناعها بأنه ينبغي مواصلة الاهتداء برغبات شعوب الأقاليم وآمالها لتطوير مركزها السياسي مستقبلا وبأن الاستفتاءات والانتخابات الحرة والنزيهة وغير ذلك من صيغ التشاور الشعبي تلعب دورا هاما في التيقن من رغبات الشعب وآماله،

واقتناعا منها بأنه يجب ألا تجري أي مفاوضات لتقرير مركز إقليم ما دون مشاركة فعالة من جانب شعب ذلك الإقليم،

وإذ تسلم أن جميع الخيارات المتاحة لحق تقرير المصير صحيحة ما دامت تنسجم مع رغبات الشعوب المعنية التي يتم التعبير عنها بحرية وتتفق مع المبادئ المحددة بوضوح الواردة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و١٥٤١ (د - ١٥) وغيرهما من قرارات الجمعية العامة،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم، وإذ ترى أنه ينبغي أن تظل إمكانية إيفاد بعثات زائرة أخرى إلى تلك الأقاليم في وقت ملائم وبالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة قيد الاستعراض،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن عقد حلقات دراسية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالتناوب وفي مقر الأمم المتحدة أو أي مكان آخر، حسب الاقتضاء، يتيح للجنة الخاصة وسيلة فعالة لتنفيذ ولايتها وتعزيز أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠٠٠،

وإذ تضع في اعتبارها كذلك أن بعض الأقاليم لم تقم بزيارتها لفترة طويلة أي بعثة زائرة موفدة من الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة التي تقدم لتنمية بعض الأقاليم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي،

١ - توافق على تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة فيما يتعلق بكل من أنغيلا وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتيسيرات؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال، إن كان ذلك ما تريده، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا أن من حق شعوب تلك الأقاليم نفسها أن تحدد بحرية في نهاية المطاف وضعها السياسي في المستقبل، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الدول القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومات الأقاليم، بتيسير برامج التثقيف السياسي في الأقاليم بغية تعزيز الوعي فيما بين الشعوب بخيارات المركز السياسي المشروعة المتاحة لها لممارسة حقها في تقرير المصير؛

٤ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تقوم، بعد أن تتحقق من آراء شعوب الأقاليم، بتقديم تقارير منتظمة إلى الأمين العام عن رغبات وآمال هذه الشعوب فيما يتصل بمركزها السياسي مستقبلا؛

٥ - تؤكد ضرورة التماس سبل ووسائل أخرى لتعزيز تفهم اللجنة الخاصة لأحوال شعوب الأقاليم ورغباتها؛

٦ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة وإلى ممثلي شعوب الأقاليم أن يقدموا المساعدة إلى اللجنة الخاصة بدعوة البعثات الزائرة التي توفدها الأمم المتحدة في أوقات مناسبة لرصد مركز الأقاليم؛

٧ - تؤكد من جديد المسؤولية التي تقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولصون الهوية الثقافية لتلك الأقاليم، وتوصي بمواصلة إعطاء الأولوية، بالتشاور مع حكومات الأقاليم المعنية، لتعزيز وتنويع اقتصاد كل منها؛

٨ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتشاور مع شعوب الأقاليم، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وحفظ البيئة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها من أي تدهور بيئي، وتطلب إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في تلك الأقاليم؛

٩ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومات الأقاليم المعنية، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الجرائم؛

١٠ - تشدد على أن تحقيق الهدف المعلن المتمثل في القضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠٠٠ يتطلب التعاون الكامل البنّاء من جانب جميع الأطراف المعنيين، ولا سيما الدول القائمة بالإدارة؛

١١ - تحث الدول الأعضاء على أن تساهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتستهل القرن الحادي والعشرين في عالم خال من الاستعمار، وتطلب إليها أن تواصل تقديم دعمها الكامل للجنة الخاصة فيما تبذله من جهود لبلوغ ذلك الهدف النبيل؛

١٢ - تدعو الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تشرع أو تستمر في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بإحراز تقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم؛

١٣ - تقرر مواصلة دراسة مسألة الأقاليم الصغيرة لمساعدة شعوب الأقاليم على ممارسة حقهم في تقرير المصير، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

باء - قرارات بشأن ظروف محددة حاصلة في أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتيسيرات

١ - ساموا الأمريكية

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير الى القرار العام أعلاه،

وإذ تحيط علما بتقرير الدولة القائمة بالإدارة الذي مفاده أن معظم زعماء ساموا الامريكية يعربون عن ارتياحهم للعلاقة الحالية للجزيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية،

وإذ تلاحظ عدم مشاركة ممثلين عن سكان ساموا الامريكية في الحلقتين الدراسيتين الإقليميتين الأخيرتين،

وإذ تلاحظ أيضا أن حكومة الإقليم ما زالت تعاني من مشاكل كبيرة في مجالات المالية والميزانية والمراقبة الداخلية وأن عبء العجز المالي والحالة المالية للإقليم قد زاد سوءا من جراء زيادة الطلب على خدمات الحكومة من السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة، ومحدودية القاعدة الاقتصادية والضريبية، وما ألمّ بالإقليم مؤخرا من كوارث طبيعية،

وإذ تلاحظ أيضا أن الإقليم، مثله في ذلك مثل المجتمعات المنعزلة المحدودة المال، ما زال يعاني من قلة المرافق الطبية الكافية وغيرها من الاحتياجات من الهياكل الأساسية، لا سيما توفير مياه الشرب المأمونة لجميع القرى في ساموا الامريكية،

وإدراكا منها للجهود التي تبذلها حكومة الإقليم بغرض مراقبة النفقات وتخفيضها، مع مواصلة برنامجها المتعلق بتوسيع الاقتصاد المحلي وتنويعه،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة الإقليم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، ومنها تدابير إعادة بناء قدرات الإدارة المالية وتعزيز المهام الحكومية الأخرى لحكومة الإقليم.

٢ - أنغيلا

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ عدم ورود معلومات مستكملة عن الإقليم من الدولة القائمة بالإدارة وأن آخر بعثة زائرة ذهبت إلى الإقليم في عام ١٩٨٤،

وإذ تلاحظ أيضا أن المعلومات التي نظرت فيها اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة أتيحت لها من مصادر منشورة،

وإذ تدرك التزام كل من حكومة أنغيلا والدولة القائمة بالإدارة باتباع سياسة جديدة أكثر تقاربا قوامها الحوار والشراكة من خلال خطة السياسة القطرية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧،

وإذ تعلم بالجهود التي تبذلها حكومة أنغيلا لمواصلة تنمية الإقليم ليكون مركزا خارجيا قابلا للاستمرار ومركزا ماليا جيد التنظيم بالنسبة للمستثمرين، بسن قوانين حديثة للشركات والائتمانات، وسن تشريعات للشراكة والتأمين، واستعمال الحاسوب في نظام تسجيل الشركات،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى استمرار التعاون بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم في معالجة مشكلتي الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة وجميع البلدان والمنظمات ووكالات الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الإقليم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - برمودا

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ نتائج الاستفتاء على الاستقلال الذي أجري في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥،

وإدراكا منها لاختلاف وجهات نظر الأحزاب السياسية في الإقليم بشأن المركز المقبل للإقليم،

وإذ تحيط علما بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة العنصرية، وبخطة إنشاء لجنة من أجل الوحدة والمساواة العنصرية،

وإذ تلاحظ مع القلق التقرير الذي نشر في Royal Gazette بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الذي مفاده أن ما يقارب ١٩ في المائة من الأسر المعيشية في برمودا تعيش في حالة فقر وما زالت تتلقى من الحكومة شكلا من أشكال المساعدة،

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير الذي يفيد بالعزم على إغلاق القواعد والمنشآت العسكرية الأجنبية في الإقليم،

وإذ تأخذ في الاعتبار البيان الذي أدلى به وزير المالية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ فيما يتعلق بتحويل تلك الأراضي إلى مشاريع إنمائية،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل برامجها للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للإقليم؛

٣ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تضع، بالتشاور مع حكومة الإقليم، برامج للتنمية تهدف على نحو محدد إلى التخفيف من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإغلاق بعض القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم.

٤ - جزر فرجن البريطانية

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تحيط علما بإنجاز استعراض الدستور في الإقليم وبدء سريان الدستور المعدل، كما تحيط علما بنتائج الانتخابات العامة التي أجريت في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما أيضا بنتائج استعراض الدستور المضطلع به في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، والتي أوضحت أن رغبة الشعب المعرب عنها بشكل دستوري من خلال استفتاء لا بد أن تشكل شرطا مسبقا لنيل الاستقلال،

وإذ تحيط علما بالبيان الذي أدلى به في عام ١٩٩٥ رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية بأن الإقليم على استعداد من الناحيتين الدستورية والسياسية للمضي قدما صوب الحكم الذاتي الداخلي الكامل، وأنه من المنتظر أن تساعد الدولة القائمة بالإدارة على ذلك من خلال نقل السلطة بالتدريج إلى ممثلي الإقليم المنتخبين،

وإذ تلاحظ أن الإقليم بدأ يظهر كأحد المراكز المالية الخارجية الرائدة في العالم،

وإذ تلاحظ أيضا ضرورة استمرار التعاون بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم في مجابهة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية مواصلة توفير المساعدة للإقليم من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية، مع مراعاة ضعف الإقليم في مواجهة العوامل الخارجية.

٥ - جزر كايمان

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ عدم ورود معلومات مستكملة عن الإقليم من الدولة القائمة بالإدارة وأن آخر بعثة زائرة أوفدت في عام ١٩٧٧،

وإذ تلاحظ أيضا أن المعلومات التي نظرت فيها اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة أتيحت لها من مصادر منشورة،

وإذ تلاحظ استعراض الدستور الذي أجري في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، والذي أعرب السكان وفقا له عن المشاعر المتمثلة في أنه ينبغي استمرار العلاقات القائمة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية كما ينبغي عدم تغيير المركز الراهن للإقليم،

وإذ تدرك أن في هذا الإقليم دخلا للفرد هو أحد أعلى الدخول في المنطقة، ومناخا سياسيا مستقرا، كما لا توجد فيه بطالة تذكر،

وإذ تلاحظ أيضا الإجراءات التي اتخذتها حكومة الإقليم لتنفيذ برنامج الأقلمة الذي تضطلع به لتشجيع زيادة اشتراك السكان المحليين في عملية صنع القرار في جزر كايمان،

وإذ تلاحظ مع القلق ضعف الإقليم في مواجهة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أنشطة،

وإذ تلاحظ كذلك التدابير التي اتخذتها السلطات لمعالجة هذه المشاكل،

وإذ تحيط علما بأن الإقليم قد ظهر كأحد المراكز المالية الخارجية الرائدة في العالم،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تزويد حكومة الإقليم بجميع الخبرة المطلوبة لتمكينها من تحقيق أهدافها الاجتماعية - الاقتصادية؛

٣ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم إلى مواصلة التعاون على التصدي للمشاكل المتصلة بغسل الأموال وتهريبها وبالجرائم الأخرى ذات الصلة فضلا عن الاتجار بالمخدرات؛

٤ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتشاور مع حكومة الإقليم، تيسير التوسع في البرنامج الراهن لتأمين فرص العمل للسكان المحليين، لا سيما على مستوى صنع القرار.

٦ - غوام

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تشير إلى أن شعب غوام أيد، في استفتاء أجري في عام ١٩٨٧، مشروع قانون للكمنولث ينشئ إطارا جديدا للعلاقات بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة، ينص على قسط أكبر من الحكم الذاتي الداخلي لغوام والاعتراف بحق شعب غوام في تقرير مصير الإقليم،

وإذ تشير أيضا إلى الطلبات التي قدمها ممثلون منتخبون ومنظمات غير حكومية من الإقليم بأن تحذف غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تهتم اللجنة الخاصة بشأنها انتظارا لقيام السكان الشامورو بممارسة حقهم في تقرير المصير،

وإذ تعلم أن المفاوضات ما زالت مستمرة بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم بشأن مشروع قانون الكمنولث لغوام وبشأن مركز الإقليم في المستقبل، مع التركيز بوجه خاص على مسألة تطور العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وغوام،

وإذ تدرك أن الدولة القائمة بالإدارة تواصل تنفيذ برنامجها لنقل فائض الأراضي الاتحادية إلى حكومة غوام،

وإذ تلاحظ أن شعب الإقليم دعا إلى الإصلاح في برنامج الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالنقل الشامل غير المشروط والعاجل لملكية الأراضي إلى شعب غوام،

وإذ تعلم أن الهجرة إلى غوام أدت إلى تحول السكان الشامورو الأصليين إلى أقلية في وطنهم،

وإذ تدرك إمكانات تنويع وتنمية اقتصاد غوام عن طريق صيد الأسماك والزراعة للأغراض التجارية وغير ذلك من الأنشطة القابلة للاستمرار،

وإذ تحيط علما بالاقتراح بإغلاق وتحويل أربع منشآت تابعة لبحرية الولايات المتحدة في غوام وبطلب إقرار فترة انتقالية هدفها تطوير بعض هذه المنشآت المغلقة لتكون مشاريع تجارية،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٩، وإذ تلاحظ توصية حلقة عام ١٩٩٦ الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ[٢] بإيفاد بعثة زائرة إلى غوام،

١ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى تيسير ممارسة حق تقرير المصير من جانب السكان الشامورو في إقليم غوام، على النحو الذي أيده شعب غوام في مشروع قانون الكمنولث لغوام، وإلى إبقاء الأمين العام على علم بالتقدم المحرز صوب هذه الغاية؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل مساعدة حكومة الإقليم المنتخبة على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

٣ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل الأراضي إلى شعب الإقليم وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان حقوق الملكية الخاصة به؛

٤ - تطلب كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة مواصلة الاعتراف بحقوق شعب الشامورو السياسية وبهويته الثقافية والإثنية واحترامها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة للاستجابة لاهتمامات حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

---

(٢) A/AC.109/2058.

٥ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تنفذ البرامج التي يقصد منها على وجه التحديد تعزيز التنمية المستدامة للأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي يقوم بها شعب الشامورو؛

٦ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل دعم ما تتخذه حكومة الإقليم من تدابير مناسبة بهدف تعزيز النمو في مجال صيد الأسماك والزراعة للأغراض التجارية وغير ذلك من الأنشطة القابلة للاستمرار.

٧ - مونتيسيرات

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ عدم ورود معلومات مستكملة عن الإقليم من الدولة القائمة بالإدارة وأن آخر بعثة زائرة أوفدت في عام ١٩٨٢،

وإذ تلاحظ أيضا أن المعلومات التي نظرت فيها اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة أتيحت لها من مصادر منشورة،

وإذ تلاحظ وجود عملية ديمقراطية فعالة في مونتيسيرات،

وإذ تحيط علما بالتصريح الذي نقل عن رئيس الوزراء وورد فيه أنه يفضل الاستقلال في إطار اتحاد سياسي مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي وأن الاعتماد على الذات له من الأولوية ما يفوق الاستقلال،

وإذ تلاحظ مع القلق النتائج الخطيرة التي ترتبت على الاندفاع البركاني مما أدى إلى إجلاء ثلث سكان الإقليم إلى المناطق الآمنة من الجزيرة،

وإذ تلاحظ أيضا الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم بهدف الاستجابة لحالة الطوارئ التي أدى إليها الاندفاع البركاني، بما في ذلك تنفيذ مجموعة واسعة النطاق من تدابير الطوارئ لكل من القطاعين الخاص والعام في مونتيسيرات،

وإذ تلاحظ كذلك تدابير الاستجابة المنسقة التي اتخذها بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساعدة التي قدمها فريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع شديد القلق أن عددا كبيرا من سكان الإقليم ما زالوا يعيشون في الملاجئ من جراء النشاط البركاني،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات إلى توفير مساعدة طارئة عاجلة إلى الإقليم للتخفيف من آثار الاندفاع البركاني.

٨ - بيتكيرن

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع الذي تنفرد به بيتكيرن من حيث السكان والمساحة،

وإذ تعرب عن ارتياحها لاستمرار تقدم الإقليم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لتحسن اتصالاته مع العالم الخارجي؛ ولخطة الإدارة التي يضطلع بها لمعالجة المسائل المتصلة بالحفظ،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تُبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم مساعدتها من أجل تحسين أحوال سكان الإقليم الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية وغيرها.

٩ - سانت هيلانة

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تأخذ في اعتبارها السمات الفريدة للإقليم وسكانه وموارده الطبيعية،

وإذ تعلم بما طلبه المجلس التشريعي في سانت هيلانة من اضطلاع الدولة القائمة بالإدارة بإجراء استعراض لدستور الإقليم،

وإذ تلاحظ ما أعلنته الدولة القائمة بالإدارة من أن حاكم الجزيرة سيكون مستعدا للدخول في حوار بشأن الاستعراض الدستوري في سانت هيلانة،

وإذ تعلم بقيام حكومة الإقليم بإنشاء وكالة للتنمية في عام ١٩٩٥ لتشجيع التنمية التجارية للقطاع الخاص في الجزيرة،

وإدراكا منها لما تبذله الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم من جهود لتحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية لسكان سانت هيلانة، لا سيما في مجال الإنتاج الغذائي،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تجري استعراضا لدستور الإقليم آخذة في الاعتبار رغبات سكانه؛

٢ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تُبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم، فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٣ - تطلب كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لمعالجة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للإقليم.

١٠ - جزر تركس وكايكوس

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ الالتماس الذي وجهه الزعماء السياسيون في الإقليم مؤخرا إلى الدولة القائمة بالإدارة بأن تستدعي الحاكم، وقرار الدولة القائمة بالإدارة رفض ذلك الالتماس،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام البيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء الإقليم والمعلومات التي وفّرها عن الحالة السياسية والاقتصادية في جزر تركس وكايكوس وذلك في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في بورت مورسبي في حزيران/يونيه ١٩٩٦،

وإذ تحيط علما بالطلب الذي وجهه نائب رئيس وزراء الإقليم إلى اللجنة الخاصة لزيارة الإقليم والتحقق من رغبات شعب جزر تركس وكايكوس فيما يتعلق بتحضير نفسه للحكم الذاتي،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء لجنة العمل من أجل الاستقلال السياسي التي شكلتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ شخصيات سياسية بارزة من مختلف الأحزاب، وهدفها المعلن المتمثل في تثقيف السكان حول مساوئ المركز الاستعماري الحالي وفوائد الاستقلال،

وإذ تلاحظ كذلك الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لتعزيز الإدارة المالية في القطاع العام، بما في ذلك الجهود المبذولة لزيادة الإيرادات،

وإذ تلاحظ مع القلق ضعف الإقليم إزاء الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة، وكذلك مشاكل الإقليم التي تحدث نتيجة للهجرة غير المشروعة،

وإذ تلاحظ ضرورة مواصلة التعاون بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تُبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة أن تأخذ في الاعتبار الكامل رغبات واهتمامات حكومة وشعب جزر تركس وكايكوس في حكم الإقليم؛

٣ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة إلى مواصلة توفير المساعدة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها لسكان الإقليم؛

٤ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم إلى مواصلة التعاون للوقوف في وجه المشاكل التي تتصل بغسل الأموال وتهريب الأموال وغير ذلك من الجرائم ذات الصلة، وكذلك المشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات.

١١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ أن انتخابات عامة قد أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤،

وإذ تلاحظ أيضا أن ٢٧,٥ في المائة من الناخبين شاركوا في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ في الاستفتاء على المركز السياسي للإقليم، وأن ٨٠,٤ في المائة من الذين صوتوا أيدوا الترتيبات القائمة بالنسبة لمركز الإقليم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الاستفتاء ترك مسألة مركز الإقليم غير مبتوت فيها،

وإذ تلاحظ كذلك استمرار اهتمام حكومة الإقليم بالانضمام كعضو منتسب إلى منظمة دول شرقي البحر الكاريبي، وبالحصول على مركز المراقب في الاتحاد الكاريبي،

وإذ تلاحظ ضرورة زيادة تنوع اقتصاد الإقليم،

وإذ تلاحظ أيضا أن مسألة جزيرة "ووتر" لا تزال قيد المناقشة بين حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة،

وإذ تلاحظ كذلك الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لتعزيز الإقليم بوصفه مركزا للخدمات المالية الخارجية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الإقليم انضم إلى المؤتمر الدولي المعني بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات بوصفه عضوا كامل العضوية في عام ١٩٩٥، مما سيعزز قدرته على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات،

وإذ تشير إلى أنه أوفدت بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٧،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تُبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم المساعدة إلى حكومة الإقليم من أجل تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

٣ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر مشاركة الإقليم، حسب الاقتضاء، في شتى المنظمات، لا سيما منظمة دول شرقي البحر الكاريبي، والاتحاد الكاريبي؛

٤ - ترحب بالمفاوضات بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم بشأن مسألة جزيرة "ووتر".

- - - - -